https://doi.org/10.25130/tjaes.17.53.1.8

تحليل العلاقة بين إعادة التأمين ومعدل الاحتفاظ والطاقة الاستيعابية دراسة تطبيقية في شركة التأمين العراقية للفترة (2010-2017)

أ.م. وفاء علي سلطان
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة البصرة
Wafaa94859@gmail.com

المستخلص:

يهدف البحث الى دراسة اثر إعادة التأمين على الاخطار المكتتبة وحد الاحتفاظ والطاقة الاستيعابية لشركات التأمين العراقية للفترة 2010-2017، وقد اعتمد البحث الاسلوب الوصفي التحليلي، اذا استخدم الاسلوب الوصفي بالجانب النظري والاسلوب التحليلي في الجانب العملي للبحث، وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج منها تراوحت معدلات الاحتفاظ والطاقة الاستيعابية لشركة التأمين العراقية ضمن الحدود المعقولة كما اوصت الدراسة منها ضرورة استخدام شركة التأمين العراقية طرق رياضية واحصائية لتقدير معدلات الاحتفاظ والطاقة الاستيعابية على المدى البعيد، كما ان زيادة دخل الاقساط والطاقة الاستيعابية لشركة التأمين يتطلب ادارة جيدة لأخطار التأمين عند الاكتتاب وعند سريان عقد التأمين .

الكلمات المفتاحية: إعادة التأمين، معدل الاحتفاظ، الطاقة الاستيعابية.

Analyze the relationship between reinsurance, retention rate and absorptive capacity/An applied study in the Iraqi Insurance Company for the period 2010-2017

Assist. Prof. Wafaa Ali Sultan
College of Administration and Economic
University of Basrah

Abstract:

The research aims to study the effect of reinsurance on written risks and the limit of preservation and absorptive capacity of insurance companies. The theoretical and analytical method in the practical side of the research, and the study reached a number of results, including the retention rates and absorptive capacity of the Iraqi insurance company within reasonable limits. The study also recommended that the Iraqi insurance company use mathematical and statistical methods to estimate the retention rates and absorptive capacity in the long run. Increasing the premium income and the insurance company's absorptive capacity requires good management of insurance risks upon underwriting and upon the effectiveness of the insurance con contract.

Keywords: reinsurance, retaining rate, exploited capacity.

المقدمة

يشهد العالم تطورات اقتصادية وتكنلوجية كبيرة وما يصاحب هذه التطورات من توسع في مجالات الصناعة والتجارة والاستثمار، مما وضع شركات التأمين امام تحديات كبيرة في قبول تغطية الاخطار الكبيرة التي لا ترغب الاكتتاب او الاحتفاظ بها في الاصل بسبب طاقتها الاحتفاظية المحدودة او انها تزيد على طاقتها الاستيعابية ولكي تجتنب شركة التأمين المباشرة خطر الافلاس وعدم قدرتها على مواجهة التزاماتها اتجاه حملة الوثائق فان شركة التأمين تلجأ الى قبول هذه الاخطار عن طريق الاحتفاظ بجزء من هذه الاخطار التي تكتتب بها وتعيد الجزء الباقي الى معيد التأمين، وتسمى هذه العملية بإعادة التأمين وان الهدف الاساسي من إعادة التأمين هو قيام شركة التأمين بإسناد جزء من عمليات التأمين الى معيد التأمين للمحافظة على سلامة مركزها المالي والايفاء بالتزاماتها المالية اتجاه حملة الوثائق عند مطالبتهم بالتعويض، وتعد كل من معدل الاحتفاظ والطاقة الاستيعابية المستغلة من اهم المؤشرات المستخدمة في تحديد الاهداف ورسم سياسات إعادة التأمين.

المبحث الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة

أولا. منهجية البحث:

1. **مشكلة البحث:** تكمن مشكلة البحث في تنوع الاخطار المراد التأمين عليها لدى شركات التأمين المباشرة من جهة وزيادة، حجمها من جهة اخرى وبالتالي تقوم شركات التأمين اما رفض هذه الاخطار بحجة ان راس مال الشركة والطاقة الاحتفاظية لا يتناسب مع الاخطار المعروضة او البحث عن طريقة يمكن من خلالها قبول هذه الاخطار مع بقاء محافظ الاخطار متوازنة دون حدوث مخاطر جسيمة، ومن هذه الطرق إعادة التأمين ومن هنا يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:
   أ. ما مدى تأثير إعادة التأمين على حجم الاخطار المكتتبة لدى شركة التأمين المباشرة؟
   ب. ما مدى تأثير إعادة التأمين في الطاقة الاحتفاظية لشركات التأمين؟
   ج. ما مدى تأثير إعادة التأمين في الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين؟
2. **اهداف البحث:**
   أ. التعرف على ماهية إعادة التأمين.
   ب. التعرف على اهم الطرق والاتفاقيات التي تستخدمها شركات التأمين في إعادة التأمين.
   ج. قياس تأثير إعادة التأمين في حجم الاخطار المكتتبة لدى شركات التأمين.
   د. قياس تأثير إعادة التأمين في الطاقة الاحتفاظية لشركات التأمين.
   ه. قياس تأثير إعادة التأمين في الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين.
3. **اهمية البحث**: تكمن اهمية البحث من خلال محاولة اظهار دور عملية إعادة التأمين والاسباب التي تدعوا شركات التأمين المباشرة من إعادة التأمين كوسيلة لحمايتها من الاخطار الكبيرة ومساعدتها على تطوير نشاطها من خلال زيادة طاقتها الاستيعابية وحد الاحتفاظ لديها والاخطار المكتتب بها.
4. **فرضيات البحث:**
   أ. هناك تأثير ذات دلالة معنوية لإعادة التأمين في حجم الاخطار المكتتبة لدى شركة التأمين.
   ب. هناك علاقة ذات دلالة معنوية لإعادة التأمين في الطاقة الاحتفاظية لشركات التأمين.
   ج. هناك علاقة ذات دلالة معنوية لإعادة التأمين في الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين.

5. **انموذج البحث:**

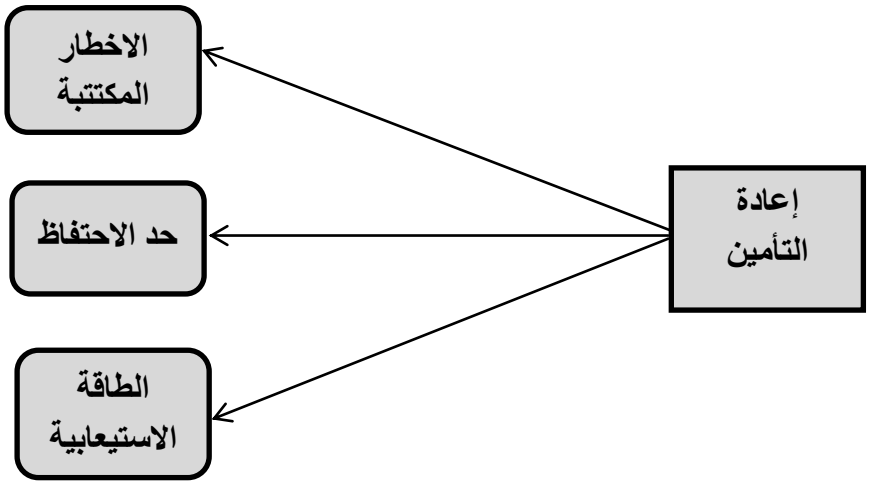

الشكل (1): المخطط الفرضي للبحث

6. **مجتمع وعينة البحث:**

أ. الحدود المكانية: تم اختيار شركة التأمين العراقية كونها من الشركات الرائدة في مجال التأمين الحكومي في العراق وتعد ثاني أكبر شركة تامين في العراق.

ب.الحدود الزمانية: بيانات الشركة للفترة من 2008 لغاية 2017.

ثانيا. الدراسات السابقة:

1. **دراسة (عبيد واحمد، 2015): تقييم إعادة التأمين في شركات التأمين السودانية بالتطبيق على فرع التأمين البحري بضائع للفترة 2004-2013.**

هدفت الدراسة الى الوقوف على مدى القدرة الفنية للكوادر العاملة في شركات التأمين، ودراسة اتفاقيات إعادة التأمين بشركات التأمين السودانية المباشرة، وأثرها على حجم النسب المعادة ن اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كما اعتمدت الدراسة على الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة. وقد توصلت الدراسة الى ضعف الخبرات الفنية في شركات التأمين السودانية ادت الى زيادة اقساط التأمين البحري واكدت الدراسة الى ان عدم اختيار وتصميم الاتفاقيات غير المناسبة لفرع التأمين البحري ساهم في زيادة اقساط الإعادة، وضرورة مراجعة اتفاقيات إعادة التأمين البحري والتقليل من اتفاقيات المشاركة والفائض والتركيز على اتفاقيات تجاوز الخسارة.

2. **دراسة (وحيدة، 2015): واقع واهمية إعادة التأمين في مواجهة التزامات شركات التأمين: دراسة حالة في السوق الجزائري للتامين وإعادة التأمين.**

هدفت الدراسة الى التعرف على واقع واهمية نشاط إعادة التأمين في الجزائر ومساهمة شركات إعادة التأمين في مواجهة التزامات شركات التأمين اتجاه حملة الوثائق، حيث أطلقت الدراسة من فرضية مفادها ان نشاط التأمين متطور في الجزائر خصوصا في الفترة الاخيرة اما نشاط إعادة التأمين غير متطور، وهدا راجع لنقص ثقافة إعادة التأمين في الجزائر. وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج منها ان على كل من المعيد وشركة التأمين المباشرة ان تختار طريقة إعادة التأمين التي تتناسب وقدرتها المالية، كما توصلت الدراسة ان نشاط إعادة التأمين في الجزائر

حديث مقارنة بالتأمين كدلك نقص ثقافة إعادة التأمين للكثيرين وعدم وجود الثقة ذبين شركات التأمين وشركات إعادة التأمين لأبرام هده العقود داخل الجزائر.

3. **دراسة (عبد العزيز، 2016): تقويم أثر إعادة التأمين على إدارة الأخطار المكتتبة لدى شركات التأمين المباشر/دراسة تطبيقية على شركة التأمين الاسلامية في السودان للفترة من (2005-2014م).**

هدف البحث الى دراسة اثر إعادة التأمين في ادارة الاخطار المكتتبة لدى شركات التأمين المباشر ة من خلال تقديم اطار نظري ودراسة حالة لشركة التأمين الاسلامية في السودان، وتمثلت مشكلة الدراسة في ما هو اثر إعادة التأمين في تقليل معدلات الخسارة بشركات التأمين؟، وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج منها ان إعادة التأمين تعمل على تقليل معدلات الخسائر بشركات التأمين المباشرة وزيادة طاقتها الاستيعابية، كما اوصت الدراسة على انه لابد من الترتيب لجيد لاتفاقياتها في إعادة التأمين واختيار الاتفاقية التي تناسب حجم الاخطار واحتمالات التعرض للخسارة وكذلك لابد من اختيار معيدي التأمين من ذوي السمعة الحسنة والملاءة المالية الممتازة.

4. **دراسة (فيناوي، 2017): اتفاقيات إعادة التأمين وأثرها على الطاقة الاستيعابية في شركات التأمين السودانية، دراسة ميدانية.**

هدفت الدراسة الى اختبار دور اتفاقيات إعادة التأمين على الطاقة الاستيعابية وعلى استمرارية شركات التأمين من خلال اجراء دراسة ميدانية على شركات التأمين بولاية الخرطوم للفترة من 2010لغاية 2016، وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج منها: ان اتفاقيات إعادة التأمين ذات فاعلية وتأثير على حجم الاكتتاب في شركات التأمين المدروسة، كما تؤثر الخبرة الفنية وحجم الملاءة المالية في تحديد الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين.

5. **دراسة (حسناوي ومسعودي، 2018): دور عمليات إعادة التأمين في ادارة مخاطر الصناعة التأمينية/دراسة حالة سوق التأمين الجزائري 2017-2018.**

هدفت الدراسة الى تحديد دور عمليات إعادة التأمين في ادارة المخاطر التي تهدد الصناعة التأمينية من خلال اجراء دراسة ميدانية للتعرف على مدى مساهمة هده العمليات في ادارة مخاطر شركات التأمين الجزائرية بين سنتي 2017-2018. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان اهمها ان عمليات إعادة التأمين تعمل على تحفيز شركات التأمين على الزيادة في طاقاتها الاكتتابية نظرا للدعامة التي يقدمها سوق إعادة التأمين خاصة وان شركات التأمين لا تكون قادرة في كل الاحوال على ضمان تغطية المخاطر التي تعترضها فقد تواجه اخطار تفوق قدرتها ولا تستطيع بدلك قبولها وتحمل تبعاتها لوحدها.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للبحث

أولا. حد الاحتفاظ والعوامل التي تؤثر في تقدير حد الاحتفاظ: ان لكل شركة تامين طاقة احتفاظيه (رأس المال والاحتياطيات) محدودة على تحمل التعويضات والمطالبات، وتعتمد هذه الطاقة على عوامل عديدة منها راس المال والاحتياطات المتجمعة لديها وشدة المخاطر المؤمن ضدها ونوع التأمين ومجموع التعويضات المتوقع دفعها من قبل شركة التأمين في حالة تحقق الاخطار المؤمن ضدها (مرزة، 2006: 429). فمثلا لو كانت الطاقة الاحتفاظية لشركة التأمين محددة بمبلغ معين فلا تستطيع شركة التأمين الاكتتاب واصدار وثيقة مساويا او اعلى من الطاقة الاحتفاظية، لا نه اذا قبلت الشركة بالتأمين بنفس المبلغ او اعلى يترتب على ذلك مخاطرة عالية في حالة تحقق الخطر

المؤمن ضده حيث تضطر شركة التأمين دفع مبلغ التعويض كجزء من التزامها بعقد التأمين مما يؤدي الى افلاسها ,مما تقدم يتضح ان من الامور الهامة التي يجب على العاملين في شركات التأمين ان يهتموا بها هي مدى طاقة الشركة من قبول عمليات التأمين اولا ومشاركة الفائض من هذه الطاقة ثانيا (إعادة التأمين)، فبالنسبة لطاقة الشركة على قبول عمليات التأمين نطلق عليه حد الاحتفاظ، فما المقصود بحد الاحتفاظ ؟ وماهي العوامل التي تؤثر في تقدير حد الاحتفاظ؟

حد الاحتفاظ: هو الحد الاقصى الذي يمكن للشركة المباشرة (المسندة) الاحتفاظ في حدوده بحصة من كل خطر من الاخطار التي تقبلها (عليا، 2001: 6)، ولهذا فان عملية إعادة التأمين تبدأ بعد هذا الحد، ويعتبر تقدير المبلغ الذي تحتفظ به الشركة المباشرة من كل عملية تامين ذات اهمية بالغة، ويمكن تحديد اهمية تحديد حد الاحتفاظ من خلال ما يلي: (عبد المهدي،2013: 20)

1. زيادة السعة التأمينية من اجل تلبية حاجات العملاء وخاصة تغطيات عمليات التأمين الكبيرة.
2. الحد من الهدر في الاقساط التي تذهب الى شركات الإعادة من اجل زيادة الطاقة الاستيعابية للشركة وبناء احتياطيات أكبر.
3. تلبية الخدمات التأمينية المطلوبة من قبل جمهور المؤمن لهم وتلبية الاكتتاب الفوري.
4. تعزيز موقف الشركة المباشرة عند التفاوض مع شركات الإعادة
5. مساندة الشركة في رسم استراتيجيات وتصميم البرامج الخاصة بإعادة التأمين
6. ان المساهمة في زيادة نمو الشركة وتلبية الاحتياجات الاكتتابية للجمهور يؤدي الى زيادة الاكتتاب وارتفاع الاقساط بالتالي زيادة الارباح.

وهناك جملة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في تقدير المبلغ المحتفظ به من قبل شركة التأمين المباشرة (زيدان، 2013: 235) وهي:

1. المركز المالي للمؤمن المباشر: كلما زادت متانة المركز المالي لشركة التأمين المباشرة، حيث كلما زادت متانة المركز المالي لشركة التأمين المباشرة كلما زاد الجزء المحتفظ به من كل عملية والعكس صحيح وهذا يعتمد على خبرة العاملين في شركات التأمين في تقدير حد الاحتفاظ. وتتمثل متانة المركز المالي في زيادة راس المال وقيمة الاحتياطيات الفنية بأنواعها المختلفة وزيادة الاقساط المكتتبة وزيادة عوائد الاستثمارات.
2. مبلغ الموجودات السائلة المتاحة للشركة المباشرة (النقد والودائع المصرفية والاسهم) والتي يمكن التصرف بها من اجل الايفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق (الوردي، 2016،192).
3. درجة الخطر المؤمن ضده: يقصد بدرجة الخطر حجم الخسائر المالية المتوقعة عند تحقق الخطر، وهناك علاقة عكسية بين درجة الخطورة وحد الاحتفاظ، حيث كلما زادت حدة درجة الخطر المؤمن ضده لعملية تأمينية معينة قل حد الاحتفاظ والعكس صحيح. (عريقات وعقل،2010: 197)
4. عدد العمليات المكتتب بها سنويا: كلما انخفض عدد عمليات التأمين المكتتب بها زادت الحاجة الى عمليات إعادة التأمين، وذلك لان العدد المحدود من عمليات إعادة التأمين لا يحقق قانون الاعداد الكبيرة التي تستند عليه شركات التأمين في عملها وبالتالي يؤدي الى ان معدل الخسائر المتوقعة لن يكون منخفضا حتى لا يتعرض المركز المالي للشركة الى اخطار مالية (مرزة، 2006: 429).
5. متوسط مبلغ التأمين: يقصد بمتوسط مبلغ التأمين للوثيقة من بين الوثائق التي يكتتب بها المؤمن المباشر هو ناتج قسمة مجموع مبالغ التأمين في فرع معين على عدد الوثائق المصدرة في هذا النوع، ويجب ان لا يزيد المبلغ المحتفظ به من اي عملية تامين عن متوسط مبلغ التأمين للعمليات

المكتتب به من نفس النوع، وبالأخص تأمينات الحياة وفي شركات التأمين حديثة العهد في سوق التأمين (عريقات وعقل، 2010: 197).

6. تشريعات الدولة بخصوص إعادة التأمين: تشترط بعض الدول في قوانين التأمين الخاصة بها بضرورة إعادة نسبة معينة من العمليات التأمينية المقبولة لديها لدى شركات إعادة تامين محلية او اجنبية، كما هو الحال في إعادة التأمين الالزامي الذي كان مطبق في العراق.
7. خبرة المتراكمة لشركة التأمين: حيث يعتمد حد الاحتفاظ على خبرة المؤمن المباشر في التعامل مع الانواع المختلفة من الاخطار المؤمن ضدها، حيث كلما زادت خبرة المؤمن له كلما زاد حد الاحتفاظ لديه والعكس صحيح، ونلاحظ انه في حالة الشركات الحديثة في سوق التأمين تقوم هذه الشركات بإعادة جزء كبير من عملياتها التأمينية المكتتب بها حتى تثبت موقعها في سوق التأمين.
8. طبيعة الخطر المؤمن ضده: ان طبيعة الخطر المؤمن ضده وفيما إذا كان الخسارة المتوقعة من تحقق هذا الخطر كبيرة ام صغيرة كلية ام جزئية لها أثر كبير في تحديد الطاقة الاحتفاظية، ان طبيعة الخطر المؤمن ضده وحجم الخسارة المتحققة منه يؤخذ بنظر الاعتبار عند تحديد الطاقة الاحتفاظية لشركة التأمين لهذه الاخطار (مرزة، 2006: 430).

لذا فان شركة التأمين امامها أحد البدائل عند طلب التأمين عليها بمبلغ كبير يكون مساويا واعلى من طاقتها الاحتفاظية: (رفض قبول التأمين، قبول التأمين).

في الحياة العملية ان شركة التأمين لا ترفض اي طلب مهما كان مبلغه، وانما يتم قبوله واللجوء الى أحد الطرق التالية: (زيدان،2013: 233)

أ. مشاركة غيرها من شركات التأمين بالمبالغ الفائضة عن حد طاقتها الاحتفاظية.

ب.إعادة التأمين وذلك عن طريق قيام شركات التأمين بتامين الفائض لدى شركات تامين اخرى تسمى شركات إعادة التأمين.

ثانيا. الطاقة الاستيعابية: يقصد بالطاقة الاستيعابية مبلغ الاقساط التي تستطيع شركة التأمين اكتسابها في ظل ما تمتلكه من قاعدة رأسمالية تتمثل في اجمالي حقوق المساهمين (راس مال + الاحتياطيات) مما يجعل هيئات الرقابة في الدول المختلفة تهتم بدراسة النسبة بين الاقساط المكتسبة وحقوق المساهمين التي تمثل ملاءة راس المال في شركات التأمين، اي لا تزيد قيمة الاقساط المكتتبة عن (300%) من حقوق المساهمين، ونسبة (300%) قد تؤدي الى اضعاف الملاءة المالية (القيزبوني،2008 :311).

وتتضمن الطاقة الاستيعابية جزئين أحدهما: (قدرة وحدود الاحتفاظ، إعادة التأمين). (فيناوي، 2017: 72)

ثالثا. إعادة التأمين:

1. **مفهوم إعادة التأمين:** اختلف الكتاب والباحثين في تحديد تعريف محدد لا عادة التأمين، حيث يعرف بعض الكتاب ان إعادة التأمين هو "تامين التأمين" (الطائي وآخرون، 2007: 240)، وتعرف عملية إعادة التأمين "عقد بين شركة التأمين المباشرة وشركة إعادة التأمين تلتزم بمقتضاه شركة التأمين المباشرة بدفع حصة من اقساط التأمين المستحقة لها من المؤمن لهم لشركة إعادة التأمين مقابل التزام شركة إعادة التأمين بتحمل حصة من المخاطر التي تلتزم بها شركة التأمين المباشرة" (عريقات،2010،192). وقد عرف مختار إعادة التأمين "عقد تامين جديد منفصل ومستقل عن وثيقة التأمين الاصلية على نفس الخطر الذي تم التأمين عليه بموجب وثيقة التأمين

الاصلية التي اصدرتها شركة التأمين المباشرة، وبموجب هذا العقد الجديد (عقد إعادة التأمين) يوافق معيد التأمين على تعويض الشركة المتنازلة عن خسائرها المحتملة والناجمة عن وثائق التأمين الاصلية التي اصدرتها وذلك في مقابل قسط او مبلغ من المال تدفعه الشركة المتنازلة الى معيد التأمين" (مختار، 2005: 2)

أو "هي عملية بواسطتها يتقاسم المؤمن مع متعاقد اخر يدعى معيد التأمين النتائج المالية لالتزاماته اتجاه المؤمن لهم، ويمكن ان تهدف هذه العملية الى تعويض الفوارق الناجمة بفرع معين، كما يمكن ان تغطي النقص بعدد من الاخطار المؤمن ضدها"(piccard, 2012, 325).

وعرف شكري إعادة التأمين "هي عملية مقاسمة للمسؤولية للخطر المؤمن ضده ونتائجه بين شركة التأمين المباشرة (المسندة) وبين شركة متخصصة هي شركة إعادة التأمين والتي تسمى الشركة المعيدة، وتتم هذه العملية بموجب اتفاق تلتزم بموجبه الشركة المباشرة ان تأخذ على عاتقها مسؤولية تغطية جزء من قيمة الخطر وتسند الجزء الباقي من هذه القيمة الى معيد التأمين لكي يعرف الجزء الذي تحتفظ به شركة التأمين لحسابها من قيمة تامين الخطر بالاحتفاظ ونتيجة لذلك يتحمل كل من طرفي هذا العقد جزء من الخسارة الناتجة عن وقوع الحوادث المرتبطة بالخطر المسند وبمقدار تحدده شروط الاتفاق"(شكري، 2008: 21). ويطلق على الشركة التي تعيد جزء من التزاماتها اسم "الشركة المباشرة" لأنها تتعامل مباشرة مع جمهور المؤمن لهم وتسمى ايضا الشركة المسندة لأنها تسند اعمالها الى الشركة المعيدة، ويطلق على الجهة او الشركة التي تتقبل التأمين على التزامات الشركة المباشرة اسم "الشركة المعيدة للتامين".

2. عناصر إعادة التأمين: يمكن تحديد عناصر إعادة التأمين بالآتي:(الطائي واخرون، 2011: 242)

أ. عقد إعادة التأمين: هو عقد يسند فيه المؤمن الى معيد التأمين كل او جزء من الاخطار التي اكتتب عليها، مقابل قسط إعادة التأمين.

ب. الشركة المباشرة (المسندة): وهي شركة التأمين المباشرة التي تسند الفائض من اعمالها والتي تتجاوز طاقتها الاستيعابية الى الشركة المعيدة.

ج. الشركة المعيدة: وهي هيئة او شركة تقبل الاخطار المسندة اليها من قبل الشركة المباشرة.

د. حد الاحتفاظ: وهو المبلغ الذي تحتفظ به شركة التأمين المباشرة دون تحويله الى الشركة المعيدة.

ه. التراكم: وهو تراكم او تجمع اخطار متعددة في قسم معين او مكان معين.

و. المحفظة التأمينية: وتمثل الاقساط والتعويضات في فرع معين من فروع التأمين مثل محفظة الحريق، محفظة السيارات.

ز. الوسيط: وهي شركة او هيئة تتولى دور الوساطة ما بين الشركة المسندة والمعيد مقابل عمولة معينة. (الطائي واخرون، 2007: 243)

ح. عمولة إعادة التأمين: وهي مبلغ من المال (العمولة) التي يمنحها المعيد الى الشركة المسندة مقابل الاخطار التي تسندها.

ط. عمولة الارباح: وهي العمولة التي تمنحها الشركة المعيدة الى الشركة المسندة من الارباح المتحققة، وذلك لتحفيز الشركة المسندة على استمرار تعاونها مع الشركة المعيدة. والسؤال الذي يطرح ماهي الفوائد التي تحققها عملية إعادة التأمين لكل من المؤمن له وشركة التأمين المباشرة المسندة والشركة المعيدة؟

ويمكن تحديد فوائد إعادة التأمين للأطراف التالية: (جبر، 2012: 220)

- بالنسبة للمؤمن له: تحقق عملية إعادة التأمين فوائد للمؤمن له لأنه يصبح خطر المؤمن له مغطى من قبل شركتين بدلا من شركة واحدة، فقدرة شركة التأمين المعيدة تضاف الى قدرة شركة التأمين المباشرة مما يعطيه خدمة أفضل ويضمن دفع التعويض له عند تحقق الحادث المؤمن ضده.
- بالنسبة لشركة التأمين المباشرة : فان إعادة التأمين تحسن من مقدرة شركة التأمين المباشرة من التنبؤ بنتائج اعمالها وبالتالي تصبح اكثر قدرة على التخطيط والتوسع والنمو اولا وتعمل عملية إعادة التأمين على التقليل من الاقساط غير المتحققة، حيث تقوم شركة التأمين بتحصيل اقساط التأمين عند التعاقد ولا تعد هذه الاقساط متحققة الابعد انتهاء مدة التأمين حيث تقوم شركات التأمين بعمل مخصصات الاقساط المحصلة وغير المتحققة ويقل هذا المخصص نتيجة استخدام إعادة التأمين ثانيا، وثالثا تعمل عملية إعادة التأمين على تجنب شركة التأمين المباشرة التقلبات الحادة في النتائج المالية، حيث تتحمل الشركة المعيدة الخسائر غير المتوقعة وبالتالي تحافظ شركة التأمين المباشرة على استقرار ارباحها.
- بالنسبة لشركة إعادة التأمين: تساعد عملية إعادة التأمين الشركة المعيدة على تحقيق ارباح من عمليات التأمين دون القيام بأنشطة تسويقية للترويج عن خدمات التأمين.

3. وظائف إعادة التأمين: يمكن تحديد وظائف إعادة التأمين بما يلي: (زيدان، 2013: 235)

أ. **تفتيت الاخطار المركزة** وتوزيعها على عدد كبير من شركات التأمين داخل البلد او خارجه حتى يتم تحويل هذه الاخطار الى اخطار قابلة للتامين مما يساعد على توفير الحماية التأمينية لهذه الاخطار، ان لكل شركة تامين طاقة احتفاظية محددة لهذا تفضل شركات التأمين الاحتفاظ بمبالغ بسيطة من عدد كبير من عمليات التأمين، بدلا من احتفاظها بأجزاء من عدد صغير من عمليات التأمين، الامر الذي يؤدي الى تحقيق التوازن في المحفظة المالية لشركات التأمين.

ب. **زيادة الطاقة الاستيعابية** تساعد عملية إعادة التأمين المؤمنين (شركات التأمين المباشرة) على زيادة طاقتها الاكتتابية عن طريق قبول طلبات التأمين واصدار الوثائق في عمليات كثيرة مهما كانت مسؤولياتها، لان شركة التأمين المباشرة تعلم مسبقا انه بإمكانها الاحتفاظ بجزء من هذه العمليات بما يتلاءم مع مقدرتها المالية وإعادة التأمين بما يزيد عن هذه المقدرة.

ج. **التوازن والاستقرار** تؤدي إعادة التأمين الى توفير الرقابة على معدلات الخسارة والمصروفات، بما تقدمه شركات الإعادة الكبرى المتخصصة من جهد ومعلومات لتطوير هذه الصناعة، بجانب ما تقدمه من خبرة فنية وادارية الى الشركات المباشرة في مجال دراسة وفحص العمليات التأمينية الجديدة المركزة قبل القبول بها.

د. **تساعد عملية إعادة التأمين من الناحية التمويلية** كل من شركة التأمين المباشرة والشركة المعيدة عن طريق تحويل الاقساط والتعويضات بينهما بالصورة والعملة المناسبة المتفق عليها والتي تعتبر ذات اهمية بالغة لأطراف التعاقد (عريقات وعقل، 2010: 196).

ه. **توزيع الخطر تؤدي عملية إعادة التأمين الى قبول اخطار في مناطق جغرافية** معينة دون التخوف من تراكمها وتركزها، حيث يعاد تامين ما يزيد عن حد معين متفق عليه من الاخطار في منطقة معينة بحيث يسمح ذلك قبول تأمينات اخرى في هذه المنطقة. (الطائي واخرون، 2011 :245)

4. طرق إعادة التأمين: هناك عدة طرق لا عادة التأمين الا ان اهمها:

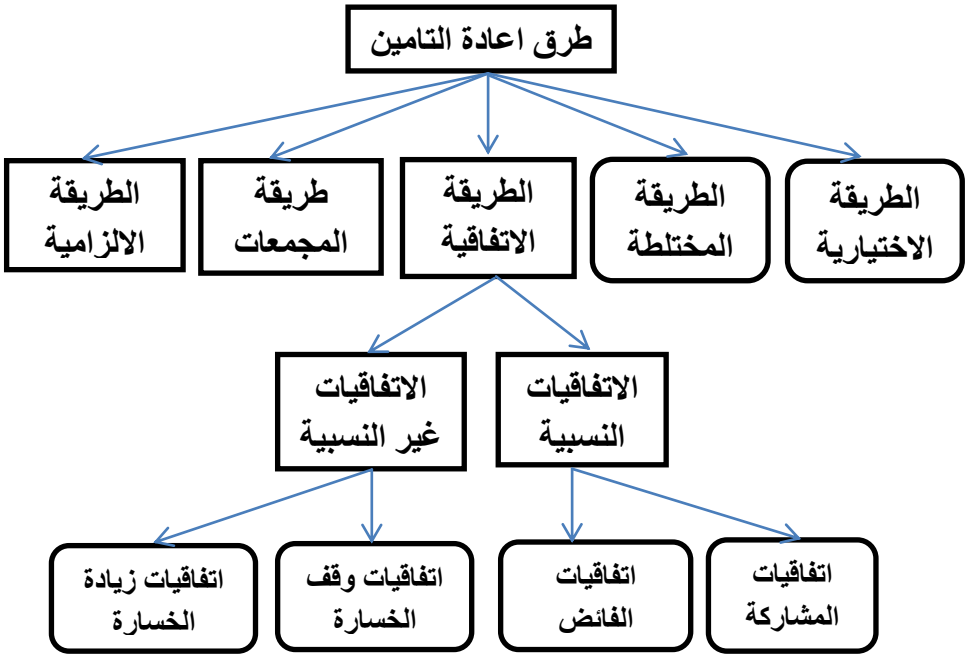

الشكل (1): طرق إعادة التأمين

الشكل من إعداد الباحثة وفقا لتقسيم طرق إعادة التأمين. (الطائي واخرون، 2007: 247-250)

أ. **طريقة إعادة التأمين الاختيارية:** وفقا لهذه الطريقة فان حرية الاختيار مكفولة لكل من الطرفين (شركة التأمين المباشرة والشركة المعيدة)، فشركة التأمين المباشرة (المسندة) لها حرية الاختيار في الجزء الذي تحتفظ به والجزء الذي يعاد التأمين عليه، فاذا كانت العملية جيدة فان الشركة المباشرة تحتفظ بجزء كبير منها او يحتفظ بها كاملة ولا تعيد اي جزء منها وعلى العكس اذا كانت العملية رديئة فان الشركة المباشرة تحتفظ بجزء بسيط منها وتعيد التأمين على الجزء الباقي، ومن ناحية اخرى فان لشركة التأمين المباشرة حرية اختيار اي شركة لإعادة التأمين، وبالمقابل فان لشركة إعادة التأمين ايضا حرية قبول او رفض كل او جزء العملية المعروضة عليها من قبل المؤمن المباشر. وذلك الدراسة الفنية لمثل هذه العملية. (زيدان، 2013: 237) وتعد الطريقة الاختيارية من اقدم الطرق التي تم استخدامها في إعادة التأمين، الا ان استخدامها اصبح محدد بنطاق ضيق لما لها من عيوب، حيث يتم اللجوء لها اذا لم تتوفر الظروف الملائمة للمؤمن المباشر لعمل اتفاقيات إعادة التأمين مع شركات اخرى، خاصة اذا كانت عدد العمليات محدودة وغير منتظمة او اذا كان الخطر المؤمن منه غير عادي او اذا ما فاقت مبالغ التأمين المحتفظ بها بناء على اتفاقيات إعادة التأمين المحتفظ بها القدرة المالية لشركة التأمين المباشرة، فيتم اللجوء الى الطريقة الاختيارية للتخلص من الزيادة (زين، 2017: 58).

ب. **طريقة إعادة التأمين الاتفاقية:** بموجبها يتم الاتفاق بين الشركة المباشرة والشركة على إعادة كافة الاخطار التي تكتتب بها الشركة المباشرة ضمن الشروط الواردة في الاتفاقية، وبذلك فان الشركة المباشرة تستطيع الحصول على تغطية تأمينية مباشرة تلقائيا من معيد التأمين بمجرد حدوث الخطر ضمن شروط الاتفاقية ولا يحق لمعيد التأمين رفض منح هذا الغطاء (شكري، 2008: 55). ويلاحظ هنا انه لا الشركة المباشرة ولا الشركة المعيدة لها حرية الاختيار، وانما يلتزم الطرفان تلقائيا الاولى بإحالة ما يزيد على حد احتفاظها والثانية بقبول هذا الزائد مهما كانت الظروف، بمعنى ان هناك اجبار لكل من الطرفين بموجب هذه الاتفاقية لذا تسمى هذه الطريقة في بعض الاحيان الطريقة الاتفاقية الاجبارية.

وتقسم طريقة إعادة التأمين الاتفاقية الى: (عريقات وعقل، 2010: 201)

❖ اتفاقية إعادة التأمين النسبية: بموجب هذه الاتفاقية تقوم شركة التأمين المباشرة بأسناد نسبة متفق عليها من كل خطر مقابل نسبة من الاقساط المكتتبة وبالمقابل تتحمل الشركة المعيدة نسبة من التعويضات، وتحصل الشركة المباشرة (المسندة) على عمولة إعادة التأمين يتم الاتفاق عليها من الاقساط المستحقة لمعيد التأمين مقابل المصروفات المختلفة التي يتحملها المؤمن المسند كالمصروفات الادارية وعمولات الانتاج (عبد العزيز، 2016: 75). وتشمل الاتفاقيات النسبية نوعين من الاتفاقيات وهما:

- اتفاقية المشاركة: تنص هذه الاتفاقية على اشتراك كل من المؤمن المباشر والشركة المعيدة في العملية التأمينية التي ترد الى المؤمن المباشر، بحيث يشترك كل من المؤمن المباشر والمعيد في تحمل جزء من الخطر يتفق عليه مقدما، ويكون لكل منهما قسطا يساوي نسبة تحمل الخطر لكل منهما كما يتحمل كل منهما نصيبه من التعويضات بنفس النسبة (شكري، 2008 :77)، فاذا ابرمت الشركة المباشرة اتفاقية إعادة مشاركة عن الحوادث بنسبة 75% فهذا يعني ان الشركة المباشرة تحتفظ بنسبة 25% من الاقساط بعد ان يتم طرح عمولة الإعادة المستحقة للمؤمن المباشر، ويتم احتساب نفس النسبة عند دفع التعويضات، حيث تلتزم الشركة المباشرة بدفع 25% من التعويض المدفوع الى المؤمن له وتتحمل الشركة المعيدة 75% من التعويض.
- اتفاقية الفائض: بموجب هذا النوع يتم الاتفاق بين شركة التأمين المباشرة (المسندة) والشركة المعيدة على ان تكون حصة الشركة المباشرة محددة بمبلغ معين وليس نسبة، وهذا المبلغ المحتفظ به لدى الشركة المباشرة يسمى الخط، اما المبلغ الذي يزيد عن الخط يسمى الفائض، وتتكون مبالغ الإعادة من وحدات تعادل كل وحدة مبلغ حد الاحتفاظ وهذه الوحدات هي الخطوط، وفي هذه الحالة يتم النص في الاتفاقية عن عدد الخطوط القابلة للإعادة بعد الخط الأول، فمثلا يقال اتفاقية إعادة فائض بأربع خطوط، فيقصد بذلك ان الشركة المعيدة ملزمة بإعادة مبالغ التامين الفائضة عند حد احتفاظ الشركة المباشرة الى حد اربعة اضعاف ذلك الخط (حربي وعريقات، 2010: 203) .

❖ اتفاقيات إعادة التأمين غير النسبية: وتسمى ايضا باتفاقيات الخسارة واساس المشاركة بين شركة التأمين المباشرة والشركة المعيدة هي قيمة الخسارة وليس مبلغ التأمين كما هو الحال في الاتفاقيات النسبية، حيث تتحمل الشركة المباشرة كل الخسائر المتعلقة بحوادث منفردة في حدود مبلغ معين محدد يسمى نسبة التحمل وما يفوق تلك النسبة يحال الى معيد التأمين مع وضع حد اعلى لتدخل الشركة المعيدة (زين، 2017 :68).

وتتم عملية إعادة التأمين غير النسبية بطريقتين هما:

- اتفاقية إعادة التأمين على الجزء الزائد من الخسارة: بموجب هذه الاتفاقية يتم الاتفاق بين الشركة المباشرة والشركة المعيدة، ان تتحمل شركة التأمين المباشرة مبلغ معين من الخسارة من حاث معين واحد وتتحمل الشركة المعيدة ما تبقى من الخسارة لهذا الحادث ولغاية حدود معينة ضمن الاتفاقية. (عريقات وعقل، 2010 :205).
- اتفاقية إعادة التأمين لإيقاف الخسارة: تعتمد هذه الطريقة على الخسائر السنوية (التعويضات)، حيث يتم الاتفاق بين الشركة المباشرة والشركة المعيدة على ان تتحمل الشركة المباشرة مبلغ معين من الخسائر الناتجة في فرع من فروع التأمين مثل فرع السرقة، فرع السيارات خلال فترة زمنية،

وتدفع الشركة المعيدة الخسائر المتحققة في سنة الاتفاق بعد تجاوزها حد معين يحدد بنسبة معينة تكون من حصة الشركة المباشرة (الطائي واخرون، 2011: 249).

ج. **الطريقة المختلطة:** وهذه الطريقة تجمع ما بين طريقة اتفاقية إعادة التأمين الاختيارية وإعادة التأمين الاتفاقية، حيث انها اختيارية للشركة المباشرة والزامية للشركة المعيدة، تضمن هذه الطريقة لشركة التأمين المباشرة حرية الاختيار في إعادة اي عملية تامين واردة اليها في حين تكون الشركة المعيدة ملزمة بقبول اي عملية إعادة تامين واردة اليها من الشركة المباشرة، وذلك بموجب اتفاقية مبرمة بينهما مسبقا تضمن الالزام من طرف واحد (الشركة المعيدة)، وبالتالي فان شركة التأمين المباشرة تعيد اعمالها وفق اختيار فائض الخطر من اية عملية وفقا للأنواع التي تحددها الاتفاقية الى المعيد، ويكون المعيد ملزم بقبولها وليس له الحق في رفضها طالما هي في حدود الاتفاقية (زين، 2017: 61).

د. **طريقة المجمعات:** بموجب هذه الطريقة يتم الاتفاق بين مجموعة من شركات التأمين على تكوين مجمع لإعادة التأمين، على ان تقوم كل شركة مشتركة في المجمع بتمويل كافة العمليات التأمينية التي تحصل عليها لكل نوع من انواع التأمين المتفق عليه وتحويله الى ادارة المجمع والتي تكون مستقلة عن باقي شركات التأمين المساهمة في مجمع إعادة التأمين (عبدالعزيز، 2016: 72). ويتم استخدام هذه الطريقة في الاخطار التي تكون درجة خطورتها عالية وينجم عنها خسائر جسيمة، مثل الاخطار الطبيعية مثل الزلازل البراكين والفيضانات واخطار الطيران والاخطار البحرية.

ه. **طريقة إعادة التأمين الإلزامية:** ويقصد بهذه الطريقة قيام شركات التأمين المباشرة بدولة معينة بإعادة حصص إعادة التأمين الى شركة إعادة التأمين العائدة للدولة بموجب نصوص قانونية تلتزم بها، وتتم الإعادة بطريقتين: (داود، 1991: 48)

- إعادة التأمين الالزامية الكاملة: وفي هذه الحالة يوجد شركة إعادة تامين واحدة مملوكة من قبل الدولة تتولى كافة عمليات إعادة التأمين، اي ان الشركة المباشرة تقوم بإعادة التأمين لدى هذه الشركة فقط.
- الإعادة الالزامية الجزئية: حيث تلتزم الشركة المباشرة بإعادة حصة معينة من إعادة التأمين لدى شركة الإعادة في الدولة، بينما تترك حرية الاختيار في اسناد الحصة المتبقية بالطريقة التي تراها مناسبة سواء كانت لدى شركة إعادة تامين محلية او شركة إعادة في اسواق عالمية.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للبحث

أولا. نبذة تاريخية عن شركة التأمين العراقية العامة: لقد تم تأسيس شركة التأمين العراقية في 1959/10/14 استنادا الى قانون الشركات التجارية رقم (31) لسنة 1957 في بغداد كشركة أهلية باسم (شركة التأمين العراقية) تمارس جميع انواع التأمين وإعادة التأمين، وفي عام 1964 تم تأميم شركات التأمين في العراق ومن ضمنها شركة التأمين العراقية وتم دمجها مع شركة بغداد للتامين، وتخصصت الشركة بأعمال التأمين على الحياة والحوادث الشخصية ونقلت اليها جميع محافظ الشركات الاجنبية والعربية العاملة في السوق العراقية حين ذاك .وفي عام 1988 صدر القرار (392) الخاص بإلغاء التخصص والسماح للشركة بممارسة جميع انواع التأمين بما فيها تامين السيارات التكميلي (الشامل) والتأمين البحري – بضائع والحريق والسرقة والتأمين الهندسي، وفي عام 1997 تم اصدار قانون الشركات العامة الذي فتح امام الشركة افاقا للتطوير والمنافسة، كما صدر في عام 2005 القانون رقم (10) الخاص بتنظيم اعمال التأمين في العراق والذي بموجبه تم

تنظيم عمل شركات التأمين في ظل الاقتصاد الحر والمنافسة بين شركات التأمين العاملة في العراق. (التقرير السنوي لشركة التأمين العراقية لسنة 2016)

ثانيا. رأس مال الشركة ونشاطها:

1. يبلغ رأس مال الشركة الاسمي والمدفوع ملياري دينار عراقي، واستنادا الى القانون رقم (10) للعام (2005) الخاص بتنظيم اعمال التأمين خصص مبلغ مليار دينار منه للمباشرة بأعمال التأمين الاسلامي التكافلي، وقد تم استحصال موافقة مجلس الادارة بقرارها (1/المجموعة الاولى) المتخذ بالجلسة (145) في 2016/7/31 على زيادة راس المال للشركة الى سبعة مليارات لتعزيز الاحتياطيات الرأسمالية وحصلت الموافقة والمصادقة عليه من قبل وزير المالية.
2. تزاول الشركة عدة انواع من التأمين هي التأمين على الحياة الفردي والجماعي، التامي الصحي الجماعي، تامين السيارات التكميلي، التأمين البحري بضائع، تامين الحريق، التأمين الهندسي، تامين الحوادث العامة، تامين المسؤولية المدنية.
3. تتألف الشركة من ستة عشر قسما ولها (19) فرع موزعة بين بغداد والمحافظات (6) فروع في بغداد و (13) فرعا في المحافظات. (التقرير السنوي لشركة التأمين العراقية 2016)

ثالثا. إعادة التأمين في شركة التأمين العراقية:

1. **حصة اقساط إعادة التأمين بالنسبة للأقساط الاجمالية لشركة التأمين العراقية:** يتضح من خلال الجدول (1) اقساط إعادة التأمين الصادرة الى اجمالي الاقساط الاجمالية لشركة التأمين العراقية تراوحت من نسبة 34% في 2012 الى (-32%) عام 2015 حيث بلغت اقساط الإعادة في عام 2012 (5434) مليون دينار (خمسة مليارات واربعمائة واربعة وثلاثون) وهي تشكل نسبة(13%) من الاقساط الاجمالية وبزيادة مقدارها (34%) عن عام 2011 وهي اعلى نسبة زيادة، بينما تحققت ادنى نسبة لأقساط الإعادة الى الاقساط الاجمالية عام 2015 حيث بلغت اقساط الإعادة لسنة 2015 (5365) مليون دينار (خمسة مليارات وخمسة وستون مليون) وهي تشكل (8%) من الاقساط الاجمالية وبنقصان نسبته (32%) عن اقساط الإعادة لعام 2014،في حين بلغت اقساط إعادة التأمين الصادرة خلال سنة 2016 (4346) مليون دينار (اربعة مليارات وثلاثمئة وستة واربعون وهي تشكل (8%) من الاقساط الاجمالية وبنقصان نسبته (19%) عن الاقساط الإعادة لعام 2015، في حين كانت أقساط إعادة التأمين الصادرة خلال سنة 2017 (4346) مليون دينار (اربعة مليارات وثلاثمائة وستة واربعون مليون) وهي تشكل نسبة 8% من الأقساط الكلية وبنقصان نسبته (19%) عن أقساط الإعادة للعام الماضي وان اقساط الإعادة الصادرة تخص اعمال التأمين العام فقط اما في التأمين على الحياة(التأمين الفردي والجماعي على الحياة) فأن الشركة تقريباً تحتفظ بكامل مبلغ التأمين للأعمال المكتتبة، والجدول التالي يبين تطور اقساط الإعادة خلال سنوات الدراسة. (بيانات شركة التأمين العراقية للسنوات 2008-2017)

الجدول (1): تطور اقساط الإعادة الصادرة للأعوام 2012-2016 (بالدينار)

السنة	الاقساط الاجمالية	اقساط الإعادة الصادرة	نسبة الإعادة الى الاقساط الاجمالية	نسبة التغيير
2010	19068590000	12498124000	%65	
2011	24529277000	4065131000	%17	% 28
2012	43354051000	5434306000	%13	%34

السنة	الاقساط الاجمالية	اقساط الإعادة الصادرة	نسبة الإعادة الى الاقساط الاجمالية	نسبة التغيير
2013	51275288000	5974806000	%12	%10
2014	60370630000	7907795000	%13	%32
2015	63468048000	5365002000	%8	%32-
2016	53178322000	4345745000	%8	%19-
2017	4945329000	350928000	%7	%19-

المصدر: من التقارير الصادرة من قبل شركة التأمين العراقية.

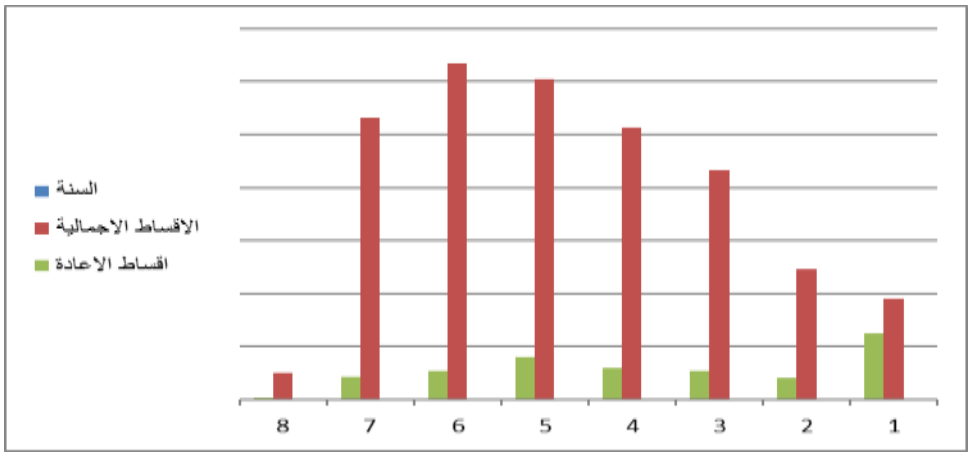

2. **حصة معيدي التأمين من الأقساط الكلية للتامين العام:** بلغت مجموع الاقساط الواردة للتامين العام بمحافظه المتعددة (تامين السيارات التكميلي، التأمين البحري بضائع، التأمين ضد الحريق، التأمين الهندسي، تامين الحوادث العامة) عام 2017 (9836033000) دينار مقابل (14266079000) دينار اقساط متحققة لعام 2016 بانخفاض نسبته (31%).

بلغت حصة معيدي التأمين من الاقساط المتحققة للتأمين العام لسنة 2017 (3509281000) دينار مقابل (4345745000) دينار أقساط معادة لعام/2016 بانخفاض نسبته (19%) عن العام الماضي وهي تشكل نسبة 36% من اجمالي اقساط التأمين العام لسنة 2017. علما ان الجزء الاكبر من اقساط الإعادة تخص التأمين العام اما التأمين على الحياة فان شركة التأمين العراقية تحتفظ بكامل مبلغ التأمين للأعمال المكتتبة، والجدول التالي يبين نسبة حصة المعيدين من أقساط التأمين العام للسنوات (2010-2017):

الجدول (2): الاقساط المتحققة للتامين العام وحصة المعيدين من الأقساط

السنة	الأقساط المتحققة للتامين العام	حصة المعيدين من الأقساط	نسبة التغيير	نسبة حصة المعيدين الى الأقساط المتحققة
2010	4382114000	2140803000		%49
2011	6754894000	3860132000	%80	%57
2012	8129987000	5113353000	%32	%63
2013	9256113000	5968198000	%17	%64
2014	9691945000	7905172000	%32	%82

السنة	الأقساط المتحققة للتامين العام	حصة المعيدين من الأقساط	نسبة التغيير	نسبة حصة المعيدين الى الأقساط المتحققة
2015	16705338000	5364260000	%32-	%32
2016	14266079000	4345745000	%19-	%30
2017	9836033000	3509281000	%19 -	%36

المصدر: من التقارير الصادرة من قبل شركة التأمين العراقية.

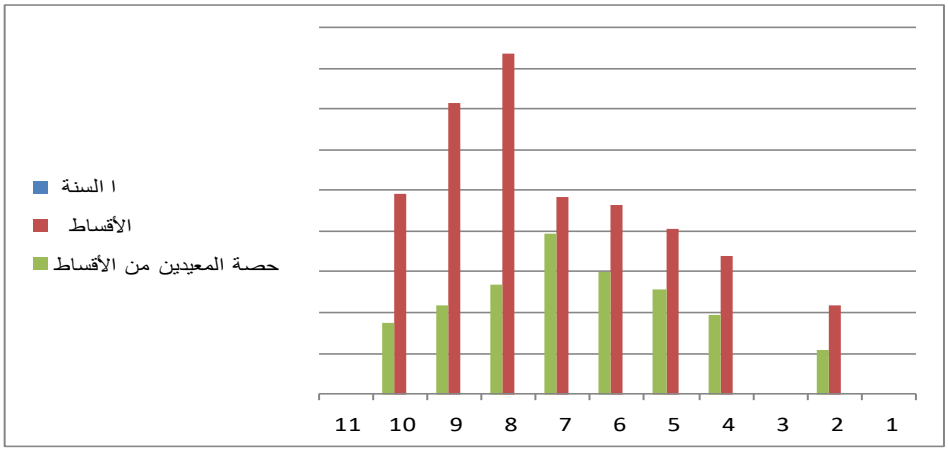

الشكل (2): الاقساط المتحققة وحصة المعيدين للأعوام 2017/2008

3. **حصة معيدي التأمين من التعويضات المدفوعة:** حققت التعويضات المدفوعة من قبل المعيدين نسبة 3% من اجمالي التعويضات المدفوعة من قبل شركة التأمين العراقية إذ بلغت التعويضات المدفوعة من قبل شركات الإعادة (725463) (سبعمائة وخمس وعشرون مليون دينار وثلاث وستون ألف دينار. وقد حققت اعلى نسبة مدفوعة من المعيدين الى التعويضات المدفوعة من قبل الشركة خلال عام 2013 إذ بلغت حصة المعيدين من التعويضات (6%)، علما ان المبالغ المذكورة تمثل حصة معيدي التأمين من التعويضات المدفوعة لمحافظ التأمين العام، اما التأمين على الحياة فان الشركة تحتفظ بكامل مبلغ التأمين.

الجدول (3): التعويضات المدفوعة وحصة المعيدين من التعويضات المدفوعة

السنة	التعويضات المدفوعة	حصة المعيدين من التعويضات	نسبة التغيير في حصة المعيدين	نسبة حصة المعيدين الى التعويضات المتحققة
2010	2554673300	1564702000		%17
2011	8271408000	282515000	%82-	%3
2012	571295000	34078000	%88-	%0,2
2013	2559041000	152135000	%4513	%6
2014	32481635000	1075679000	%32-	%3
2015	35309789000	512876000	%52-	%1
2016	30684224000	1249206000	%144	%4
2017	26526525000	725463000	% 42-	%3

المصدر: التقارير السنوية لشركة التأمين العراقية.

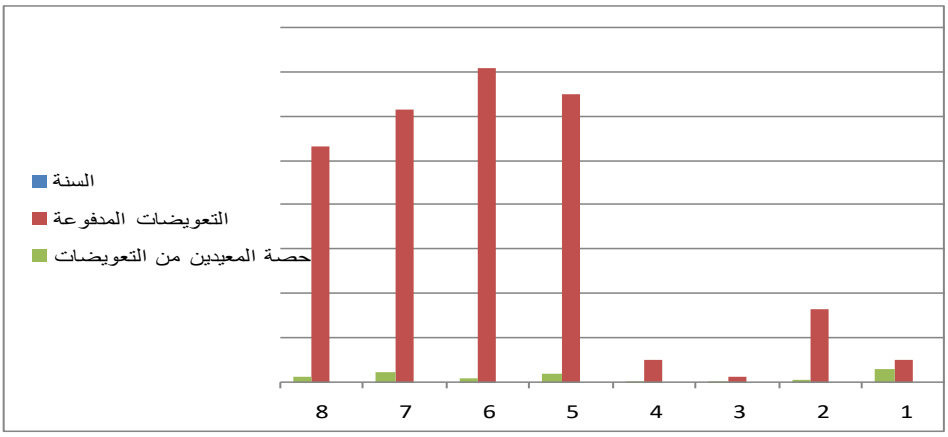

الشكل (4): التعويضات المدفوعة وحصة المعيدين منها

4. **معدل الاحتفاظ في شركة التأمين العراقية:** يقيس معدل الاحتفاظ صافي الاقساط المكتسبة (WP net) في السنة t الى اجمالي الاقساط المكتتبة (WP) في السنة نفسها: (الخولي،2010: 39-51)

معدل الاحتفاظ = (الاقساط الصافية / الاقساط الاجمالية) ×100%

الاقساط الصافية = الاقساط الاجمالية – اقساط الإعادة الصادرة

ويتضح من خلال الجدول رقم (4) في عام 2010 لقد كانت نسبة احتفاظ الشركة من الاقساط المتحققة (51%) وحصة الإعادة (49%)، اما في عام 2011 كانت نسبة الاحتفاظ لشركة التأمين العراقية (83%) اما نسبة حصة المعيدين (17%)، اما في العام 2012 كانت نسبة الاحتفاظ (87%) يقابلها (13%) حصة المعيدين، اما العام 2013 فقد كانت نسبة احتفاظ الشركة من الاقساط المكتتبة (88%) يقابلها (12%) حصة المعيدين من هذه الأقساط، اما في العام 2014 كانت نسبة الاحتفاظ للشركة (87%) مقابل (13%) حصة المعيدين اما في العامين 2016/2015 كانت نسبة احتفاظ الشركة من الاقساط (92%) مقابل (8%) حصة المعيدين، اما في عام 2017 انخفضت نسبة الاحتفاظ الى (12%) مقابل (88%) حصة المعيدين من الاقساط المتحققة، من خلال ما تقدم نلاحظ ان نسب الاحتفاظ بالأقساط من قبل شركة التأمين العراقية اغلبها مرتفعة وهي اعلى من (50%) وهذا يدل ان الشركة تقوم بانتقاء عمليات التأمين المكتتب بها بدقة عالية وايضا ان الشركة تتمتع بملاءة مالية مرتفعة تمكنها من الاحتفاظ بالأخطار المكتتب بها كما يدل على ان الشركة قادرة على تقليل الاعتماد على عمليات إعادة التأمين حيث ان الاعتماد الكبير على شركات إعادة التأمين له تأثير سلبي على اخطار المحفظة التأمينية لشركة التأمين المباشرة حيث يرى المختصين في مجال التأمين ان المعدلات العالية للاحتفاظ بالأخطار والاقساط تسهم في تدعيم المركز المالي للشركة المباشرة وزيادة الطاقة الاستيعابية لها، علما ان اغلب اعمال الإعادة تشمل التأمين العام، اما تأمينات الحياة فالشركة تحتفظ بأغلب الاقساط المكتتب بها.

الجدول (4): الاقساط الاجمالية والاقساط الصافية ومعدل الاحتفاظ في شركة التأمين العراقية

السنة	الاقساط الاجمالية	الاقساط الصافية	معدل الاحتفاظ
2010	19068592000	2241311000	%51
2011	24529277000	20464146000	%83
2012	43708323000	37919745000	%87
2013	51275288000	45300482000	%88

السنة	الاقساط الاجمالية	الاقساط الصافية	معدل الاحتفاظ
2014	60370630000	52472835000	%87
2015	63468048000	58103046000	%92
2016	53178322000	48832577000	%92
2017	49459329000	6326752000	%12

الجدول من اعداد الباحثة استناد الى التقارير الصادرة من شركة التأمين العراقية.

5. **الطاقة الاستيعابية لشركة التأمين العراقية:** تمثل هذه النسبة مدى مقدرة شركة التأمين المباشرة على استغلال كامل طاقتها الاستيعابية.

نسبة الطاقة الاستيعابية = صافي الاقساط المحصلة/(الفائض) ×100

والجدول التالي يمثل الطاقة الاستيعابية لشركة التأمين العراقية خلال السنوات (2017/2011) ويظهر من خلال الجدول (5) ان الطاقة الاستيعابية لشركة التأمين العراقية للأعوام 2011-2014 كانت (311.8)، (471.42)، (379.32)، (303.40)، (306.23) على التوالي وهي اعلى من النسبة المقبولة، حيث ان النسبة المقبولة بين الاقساط المكتتبة وحقوق الملكية والتي تمثل الملاءة المالية يجب ان لا تزيد عن 300% لان ارتفاع الطاقة الاستيعابية لأعلى من 300% يؤدي الى اضعاف الملاءة المالية لشركة التأمين، في حين ان الطاقة الاستيعابية للأعوام 2016، 2017 هي (230.47)، (290.53) وهي اقل من 300% ضمن الحدود المقبولة

الجدول (5): الطاقة الاستيعابية لشركة التأمين العراقية

السنوات	حقوق الملكية (1)	صافي الاقساط المكتسبة (2)	الطاقة الاستيعابية	نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة
2011	6562643000	20464146000	311.8278	%65
2012	8043704000	37919745000	471.421	
2013	11942365000	45300482000	379.325	
2014	17294414000	52472835000	303.409	
2015	18973604000	58103046000	306.230	
2016	21194051000	48832577000	230.407	
2017	21776416000	6326752000	290.532	

6. **العلاقة بين إعادة التأمين والاقساط المكتتبة:**

	Mean	Std. Deviation	N
حصة المعيدين من الاقساط	4775868000.0000	1742153184.33516	8
الاقساط الاجمالية	45632226125.0000	16006400685.65668	8

		حصة المعيدين من الأقساط	الأقساط الاجمالية
حصة المعيدين من الاقساط	Pearson Correlation	1	.737*
	Sig. (2-tailed)		.037
	Sum of Squares and Cross-products	21245684023824000000.000	143923029253950000000.000
	Covariance	3035097717689142800.000	20560432750564286000.000
	N	8	8
الاقساط الاجمالية	Pearson Correlation	.737*	1
	Sig. (2-tailed)	.037	
	Sum of Squares and Cross-products	143923029253950000000.000	1793434040368535000000.000
	Covariance	20560432750564286000.000	256204862909790700000.000
	N	8	8
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).			

من الجدول اعلاه يتبين أن هناك علاقة ارتباط شبه قوية حيث كانت قوة الارتباط 0.737* وهي أقل من واحد بقليل. كما يثبت التحليل أن هناك تأثير لاحد المتغيرين على الاخر حيث يثبت التحليل اعلاه إن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغيرين وهي 0.037 وهي أقل من 5%. وهذا يعني ان عمليات إعادة التأمين لها تأثير قوي وفاعل في زيادة الاكتتاب بعمليات التأمين العام (زيادة الاقساط). حيث ان زيادة عمليات إعادة التأمين يشجع شركة التأمين المباشرة على زيادة الاكتتاب بالعمليات التأمينية.

7. **العلاقة بين اقساط الإعادة وحد الاحتفاظ:**

Descriptive Statistics			
	Mean	Std. Deviation	N
حصة المعيدين من الاقساط	4775868000.0000	1742153184.33516	8
معدل الاحتفاظ	74.0000	28.37504	8

Correlations			
		حصة المعيدين من الأقساط	معدل الاحتفاظ
حصة المعيدين من الاقساط	Pearson Correlation	1	.565
	Sig. (2-tailed)		.145
	Sum of Squares and Cross-products	21245684023824000000.000	195502984000.000
	Covariance	3035097717689142800.000	27928997714.286
	N	8	8
معدل الاحتفاظ	Pearson Correlation	.565	1
	Sig. (2-tailed)	.145	
	Sum of Squares and Cross-products	195502984000.000	5636.000
	Covariance	27928997714.286	805.143
	N	8	8

يتضح من التحليل أعلاه أن قوة الارتباط بين حصة المعيدين من الاقساط ومعدل الاحتفاظ هي 0.565 وهي قوة ارتباط ليس ضعيفة بل تكون متوسطة.

اما الاثر لا يوجد أثر لأقساط إعادة التأمين في الطاقة الاحتفاظية لان العلاقة غير معنوية لأنها أكثر من 5% بل هي 0.145، وهذا يعني انه كلما زادت اقساط إعادة التأمين قلة الطاقة الاحتفاظية لشركة التأمين والعكس صحيح، حيث كلما زاد احتفاظ شركة التأمين بالأقساط المكتتبة قلت عمليات إعادة التأمين.

8. **العلاقة والتأثير بين إعادة التأمين والطاقة الاستيعابية لشركة التأمين العراقية**

Descriptive Statistics			
	Mean	Std. Deviation	N
حصة المعيدين من الاقساط	4775868000.0000	1742153184.33516	8
الطاقة الاستيعابية	229.8785	124.95248	8

Correlations			
		حصة المعيدين من الأقساط	الطاقة الاستيعابية
حصة المعيدين من الاقساط	Pearson Correlation	1	.727*
	Sig. (2-tailed)		.041
	Sum of Squares and Cross-products	21245684023824000000.000	1108422464700.000
	Covariance	3035097717689142800.000	158346066385.714
	N	8	8
الطاقة الاستيعابية	Pearson Correlation	.727*	1
	Sig. (2-tailed)	.041	
	Sum of Squares and Cross-products	1108422464700.000	109291.856
	Covariance	158346066385.714	15613.122
	N	8	8
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).			

يتضح من التحليل اعلاه ان هناك علاقة ارتباط شبه قوية بين حصة المعيدين من الاقساط والطاقة الاستيعابية حيث كانت 0.727 وهذه اقل من الواحد صحيح بقليل. وهذا يعني كلما زادت اقساط إعادة التأمين زادت الطاقة الاستيعابية لشركة التأمين اي زيادة الطاقة الاكتتابية لشركة التأمين.

وهناك أثر لهذه العلاقة حيث كانت درجة المعنوية 0.041 وهي أقل من 5%.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. تتمثل عملية إعادة التأمين (تامين التأمين) بقيام شركة التأمين المباشرة بالتأمين على الاخطار التي تفوق قدرتها الاستيعابية لدى شركة تامين اخرى يطلق عليها شركة إعادة التأمين.
2. تراوحت نسبة اقساط إعادة التأمين الى الاقساط الاجمالية لشركة التأمين العراقية بين 7% الى 65%.
3. اغلب اعمال إعادة التأمين في شركة التأمين العراقية تتعلق بالتأمين العام اما التأمين على الحياة فأن الشركة تحتفظ بكامل مبلغ التأمين.
4. تراوحت حصة المعيدين من التعويضات المدفوعة من 2و0% الى 17% من التعويضات الاجمالية المدفوعة من قبل شركة التأمين العراقية، وهذا يعني ان الشركة تعتمد على اموالها في دفع التعويضات.

5. تراوحت معدلات لاحتفاظ من 51% الى 92% من الاقساط المكتتبة، وهي معدلات مقبولة ماعدا في عام 2017 انخفض معدل الاحتفاظ الى 12% علما ان النسبة المقبولة للاحتفاظ هي 50% من الأقساط المكتتبة.
6. ان معدلات الاحتفاظ والطاقة الاستيعابية في الشركة ضمن الحدود المعقولة مما يساعدها في تدعيم مركزها المالي، وبذلك تمنح شركة التأمين العراقية ميزة تنافسية في سوق التأمين العراقية.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة استخدام شركة التأمين العراقية طرق رياضية لتقدير معدلات الاحتفاظ بأساليب رياضية واحصائية حديثة على المدى البعيد.
2. ان زيادة الاقساط وزيادة الطاقة الاستيعابية للشركة يتطلب ادارة جيدة للأخطار عند الاكتتاب وعند سريان العقد.
3. ضرورة الاهتمام برأسمال والاحتياطات للتقليل من مستوى الخطورة التي ممكن ان تتعرض لها المحفظة التأمينية من خلال التغير في حجم الاقساط او التغير في إعادة التأمين.
4. تشجيع إقامة مجمعات تأمينية بين شركات التأمين العاملة في سوق التأمين العراقية خاصة ما تعلق منها بتأمين الأخطار الكبرى.
5. يجب على شركات التأمين انتقاء الاخطار بشكل جيد من اجل تحديد طاقتها الاحتفاظية ويجب ان تحتفظ شركة التأمين بأقل مبلغ من عمليات التأمين شديدة الخطورة وبالكس تحتفظ يقتضي الحال الاحتفاظ بمبلغ اعلى في عمليات التأمين المتوسطة والمنخفضة الخطورة.
6. يجب ان تقوم شركة التأمين المباشرة بمبدأ الانتشار الجغرافي للعمليات التأمينية المراد إعادة التأمين عليها وان لا تكون مركزة ومتجمعة بمنطقة جغرافية معينة، حيث ان معيد التأمين يهتم بمسالة انتشار الاخطار وبالأخص فيما يتعلق بخطر الحريق.
7. إعادة النظر بالقانون رقم (10) لسنة 2005 الخاص بتنظيم اعمال التأمين العراقي عن طريق تضمينه فقرات أكثر تنظم عملية إعادة التأمين وعلاقة شركات التأمين المباشرة مع شركات إعادة التأمين وتحديد اتفاقيات إعادة التأمين وتنظيم احكامها.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. الخولي، حسين احمد، 2010، التحديد الكمي للمستهدف من الطلب على فرع تامين الحريق في ضوء المحددات المرتبطة بتخفيضه بسوق التأمين المصري، مجلة الرائد العربي، العدد (107)، الربع (4)، شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، سوريا.
2. القصاب، سنا مازن، 2011، دور إعادة التأمين في ضمان حقوق المؤمن له في مواجهة المؤمن الاصلي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن، 2011.
3. القيزوني، علي تقي الدين وضياء، سوسن احمد، 2008، اساسيات التأمين، منشورات الدار الاكاديمية للطباعة، طرابلس، ليبيا.
4. الطائي، يوسف حجيم والموسوي، سنان كاظم والبديري، حسين جميل، 2007، ادارة الخطر والتأمين، جامعة الكوفة.
5. الوردي، سليم علي، 2016، ادارة الخطر والتأمين، مكتبة التأمين العراقية، منشورات مصباح كمال، بغداد.
6. المصري، محمد رفيق، 2009، التأمين وادارة الخطر، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن.

7. بهاء، بهيج شكري، 2008، إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
8. جبر، محمد هشام، 2012، ادارة الخطر والتأمين، جامعة بير زيت، رام الله، فلسطين.
9. حسن، ياسين كاظم، 2016، إعادة التأمين، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، مجلد 24، عدد 40.
10. حسناوي، مريم والمسعودي، عبدالكريم، 2019، دور عمليات إعادة التأمين في ادارة المخاطر التأمينية/دراسة حالة سوق التأمين الجزائري (2017-2018)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 1، مارس، 2019
11. حلمي، عليا، 2001، إعادة التأمين، معهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية، البحرين.
12. داود، عادل، 1991، مقدمة في إعادة التأمين، البحرين.
13. رامز، جواد علي، 2018، صناعة إعادة التأمين، مجلة جامعة البعث، المجلد 40، العدد 23، دمشق، سوريا.
14. زبار، امال، 2014، دور مجمعات إعادة التأمين في تغطية الاخطار الكبرى، دراسة حالة للمجمع الجزائري لإعادة التأمين، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
15. زين، محمد ديو، 2017، محاضرات في التأمين وإعادة التأمين، جامعة بو مرداس، الجزائر.
16. زيدان، سلمان، 2013، ادارة الخطر والتأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
17. فيناوي، بهاء الدين عبد الله احمد، 2017، اتفاقيات إعادة التأمين وأثرها على الطاقة الاستيعابية في شركات التأمين السودانية، دراسة ميدانية، جامعة النيلين، السودان.
18. عبدالعزيز، برعي عثمان الشريف، 2016، تقويم اثر إعادة التأمين على ادارة الاخطار المكتتبة لدى شركات التأمين المباشر، دراسة تطبيقية على شركات التأمين الاسلامية في السودان، للفترة (2005-2014)، رسالة دكتوراه في التأمين، جامعة الرباط الوطني، السودان.
19. عبيد، عبد العزيز، احمد، احمد علي، 2015، تقييم إعادة التأمين في شركات التأمين السودانية بالتطبيق على فرع التأمين البحري بضائع للفترة 2004-2013، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16(2)، السودان.
20. عريقات، حربي عريقات وعقل، سعيد جمعة،2010، التأمين وادارة الخطر، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
21. عبد المهدي، احمد مظهر، 2013، حد الاحتفاظ الامثل وإعادة التأمين وعلاقتهما بزيادة اعمال شركة التأمين/دراسة في شركة التأمين العراقية، مجلة رسالة التأمين، الموقع الالكتروني:
https//www.inurance 4 arab.com/2013blog-post-4910.html
22. مدفوني، وحيدة، 2015، واقع واهمية إعادة التأمين في مواجهة التزامات شركات التأمين: دراسة حالة السوق الجزائري للتامين وإعادة التأمين، مذكرة لا كمال الماستر في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر.
23. مرزة، سعيد عباس، 2006، التأمين النظرية والممارسة، الطبعة الاولى، مطبعة شركة إعادة التأمين العراقية، بغداد.
24. مختار، نبيل محمد، 2005، إعادة التأمين، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Piccard,Mauice,Andro boson, 2012, Les assurance terrestrials en adroit Francis, tom 2 les enterprises.